صوت البحرين

Voice of Bahrain
PO Box 65799, London NW2 9PL
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org

العدد 385 فبراير 2015 م، ربيع الثاني 1436 هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

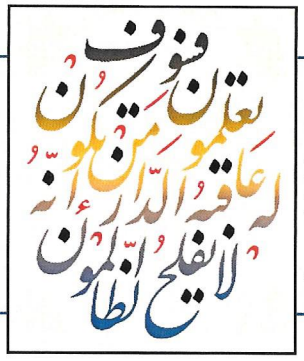

ثورة البحرين تتألق بعد رحيل ملك الاحتلال

واخيرا رحل الملك السعودي الذي كان عهده من أسوأ عهود الحكم السعودي في الجزيرة العربية، بعد ان حكم الجزيرة العربية عشرة اعوام كانت من اصعب حقب الحكم السعودي ليس على المواطنين فحسب بل على المنطقة كلها. عشرة اعوام من حكم أبي متعب انتهت بعودته الى التراب ليلقى ربه ويبدأ معه الحساب الصعب. شعب البحرين هو أول الشعوب العربية التي دفعت ضريبة التدخل المباشر من هذا الحكم الذي يعتبر اكبر اعداء التغيير والتحول الديمقراطي وحقوق الانسان. فما ان هب شعب البحرين في الرابع عشر من فبراير 2011 ثائرا ضد طغاته الخليفيين حتى شنت ضده اكبر حملة اعلامية وسياسية مولها المال النفطي السعودي، ولما لم تحقق تلك الحملة ما اراده ممولوها، بعثوا قواتهم العسكرية لتعبر الجسر الرابط بين البلدين ليرتكب ابشع الجرائم بحق شعب آمن في وطنه، متطلع لمستقبل يتذوق فيه الحرية ويحكم فيه نفسه بنفسه ويحرر ارضه من الاستبداد الخليفي وفساده الذي ليس له حدود. كان واضحا ان قوى الثورة المضادة قد استعادت توازنها من الضربة القاسية التي وجهتها لها ثورات الشعوب العربية. هذه المرة تصدرت السعودية ومعها الامارات الحرب ضد تلك الثورات لافشالها. وقبل ان تغزو قواتها البحرين، روجت تلك القوى الطائفية مبررا لتدخلها في البحرين، وصدق الكثيرون هذه الاكذوبة التي لم ينكشف زيفها الا بعد فوات الاوان. واستمر استهداف الثورات، وتم افشالها الواحدة تلو الاخرى، وكانت سوريا اشد الساحات ابتلاء. ثم تدخلت السعودية والامارات في مصر ودعمت انقلابا عسكريا بشعا اسقط الحكم الذي انتخبه الشعب، واعتقل رئيسه المنتخب ايضا. وتدخلت تلك القوى في تونس لتمويل فلول النظام البائد، فاستعادت قوتها واجتاحت الانتخابات الاخيرة وسط ضجيج اعلامي مدعوم بالمال النفطي الخليج على اوسع نطاق. ودعمت تلك القوى مجموعات متمردة على الارادة الشعبية في ليبيا. وهكذا لم تبق ثورة الا وتعرضت للتآمر السعودي – الاماراتي. وقبل ذلك وخلاله كان العراق قد تحول الى ساحة حرب مفتوحة على اسس مذهبية روجتها تلك القوى، وما يزال العراق وسوريا ومصر وليبيا تنزف بسبب ممارسات تلك القوى.

لقد كان عهد عبد الله بن عبد العزيز متميزا عما سبقه. فقد انتهج سياسة دبلوماسية مختلفة خصوصا بعد ان لاح شبح التغيير في المنطقة. فقد تميز الموقف السعودي في حرب تموز 2006 التي شنها العدو الاسرائيلي على لبنان. يومها وقفت السعودية، حكومة وإعلاما ومؤسسة دينية ضد المقاومة الاسلامية وشنت حربا عليها، ومنعت اي دعم شعبي مادي او اعلامي لها. وفهمت الجماهير ان ذلك مصداق للعلاقات المتنامية بين الرياض وتل أبيب. وعندما تكرر العدوان الاسرائيلي على غزة في نهاية 2008 وقفت السعودية موقفا مشابها، فشنت هجوما اعلاميا على منظمتي حماس والجهاد الاسلامي. وعندما تكرر العدوان الاسرائيلي في الصيف الماضي تكرر الموقف السعودي الذي تميز بعداء قوى المقاومة والتناغم مع العدو الاسرائيلي. واستمرارا للحرب التي تشنها قوى الثورة المضادة بزعامة السعودية انطلقت الحرب الاقتصادية على الدول التي تختلف مع السعودية. وبتوافق سعودي غربي حدثت الحرب على النفط، باغراق السوق بالنفط، الامر الذي دفع اسعاره الى الانخفاض بمعدلات غير مسبوقة، وانهار سعر البرميل من اكثر من 100 دولار الى اقل من 50 دولارا في الوقت الحاضر. انه وجه آخر للحرب السعودية ضد قوى التحرر الرافضة للهيمنة الغربية والداعية لتحرر الشعوب من الاستبداد والحكم القبلي البائد. وعلى الصعيد الداخلي توسعت دائرة المعارضة للحكم السعودي، فكان رد فعل النظام توسيع دائرة الاعتقالات حتى بلغ عدد السجناء السياسيين اكثر من عشرة آلاف بدون تهمة

التتمة صفحة (8)

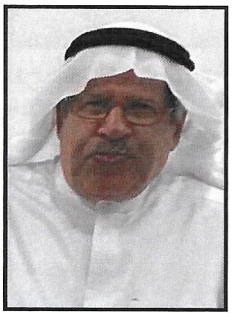

استشهد في 18 يناير المواطن الحاج عبد العزيز السعيد من منطقة كرزكان بعد تعرضه لكميات كثيفة من الغازات الكيماوية ومسيلات الدموع التي اطلقتها مرتزقة العصابة الخليفية. وقد شيعه المواطنون بحماس وغضب مؤكدين استمرار الثورة حتى تحقيق المطالب العادلة. وقد اصبحت قضية الغازات الكيماوية مثار جدل كبير ومحاولات من النشطاء للضغط على الدول المصدرة لوقف ذلك. وذكرت منظمة "بحرين ووتش" ان قناني الغاز التي ادت لاستشهاد الشهيد عبد العزيز برازيلية الصنع

بعد توقيف تواصل طوال شهرا كاملا، قررت العصابة الخليفية في 28 يناير تأجيل محاكمته شهرا حتى 25 فبراير. ويعتبر ذلك عقابا لسماحة الشيخ، برغم الضغوط الدولية للافراج عنه.

تواصل الحراك الشعبي طوال الشهر الماضي بوتيرة متصاعدة خصوصا مع استمرار اعتقال الشيخ علي سلمان. فقد عمت التظاهرات والاحتجاجات كافة مناطق البلاد، فيما لجأت العصابة الخليفية لاستخدام اسلحة الموت وفي مقدمتها نيران الشوزن والغازات الكيماوية ومسيلات الدموع. واصيب العشرات من المواطنين باصابات بعضها بليغة، فيما تصاعدت الاعتقالات التعسفية وصدرت الاحكام الجائرة بحق زرافات من الثوار.

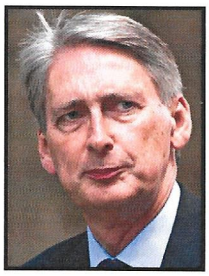

تعمقت النقمة الشعبية ضد السياسة البريطانية الداعمة لنظام التعذيب الخليفي. فكتبت الشعارات ضد تلك السياسة، واطلقت التصريحات على السنة النشطاء وممثلي الشعب، وطالبت منظمات حقوقية عديدة حكومة ديفيد كاميرون بتغيير سياستها. وازداد غضب الشعب البحراني بعد تصريح وزير الخارجية البريطاني، فيليب هاموند، الذي ادعى فيه زورا وجود اصلاح خليفي في البلاد. وكتب السيد نيك ماكجيهان، من منظمة هيومن رايتس ووج مقالا اتهم فيه بريطانيا بانها وراء تعنت العصابة الخليفية وان ذلك الدعم غير اخلاقي.

قرر طاغية البحرين سجن الحقوقي المعروف، نبيل رجب، ستة شهور مع وقف التنفيذ بكفالة 200 دينار حتى يصدر قرار محكمة الاستئناف. وجاء قرار السجن بدعوى ان السيد رجب اهان النظام الخليفي في احدى تغريداته على تويتر. وقد انتفض العالم الحقوقي من اقصاه الى اقصاه ضد هذه العصابة التي تمتهن حقوق المواطنين وتصادر حرياتهم وتحكم على النشطاء بالسجن مددا طويلة بسبب تعبيرهم الحر عن مواقفهم. فوقع اكثر من 85 من اعضاء البرلمان الاوروبي عريضة مفتوحة تطالب باسقاط التهم عن نبيل. واصدر اغلب المنظمات الحقوقية الدولية بيانات في هذا الاتجاه.

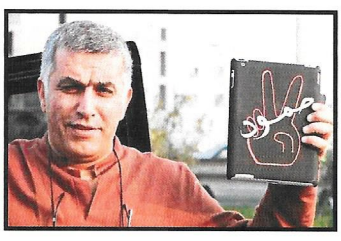

اعتقال جميل كاظم القيادي بجمعية الوفاق

في 15 يناير اعتَقل النظام البحريني رئيس شورى جمعية الوفاق جميل كاظم اثناء خروجه من مقر الجمعية في العاصمة المنامة، فيما لاقى هذا الانتهاك ردود فعل دولية ومحلية واسعة طالبت بالافراج عن المعتقلين السياسيين، وفي مقدمتهم الشيخ علي سلمان.

ولم يمض 24 ساعة على صدور الحكم القضائي بسجن رئيس شورى جمعية الوفاق السيد جميل كاظم 6 أشهر بسبب تغريدة له على مواقع التواصل الاجتماعي حتى قامت دورية من المليشيات المدنية التابع لوزارة الداخلية باعتقاله اثناء خروجه من مقر الجمعية بالقرب من العاصمة المنامة .

المركز الدولي لدعم الحقوق والحريات في مصر اعتبر الحكم الذي جاء جراء تغريدة على التوتير هو خنق للحريات وهدفه سياسي انتقامي ، ورأى المركز الدولي ان هذا الحكم الذي يتزامن مع عدم الاستجابة للدعوات الدولية باطلاق سراح الشيخ علي سلمان ينذر بوقوع المزيد من الانتهاكات. وطالب المركز المنامة بالافراج الفوري عن الامين العام لجمعية الوفاق وسجناء الراي ووقف الاحكام القضائية الانتقامية ضد المعارضة .

الخوف من المستقبل يشل الادخار بالبحرين

أظهر استطلاع تناول أوضاع الادخار في البحرين أن المملكة الخليجية تضم أعلى نسبة من "المشاعر السلبية" بين دول الخليج الفارسي العربية تجاه الادخار، وسط مخاوف حول مستقبل الخوف إزاء المستقبل يهيمن على جميع شرائح السكان.

الدراسة التي أعدتها "الصكوك الوطنية" الإماراتية، التي تقدم برامج توفير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لمعرفة طبيعة أنماط الادخار في المنطقة، أشارت بالنسبة للبحرين أن المملكة تضم أعلى نسبة من "المشاعر السلبية" تجاه الادخار بين دول مجلس التعاون، وذكرت أن 22% من الذين شملهم الاستطلاع قالوا إنهم يدخرون أكثر قليلاً بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. في حين قال 39% من المشاركين في البحرين أنهم مدخراتهم مساوية تقريباً للعام الماضي.

وقال 17% من المدخرين في البحرين أنهم يدخرون أقل بكثير من الفترة نفسها من العام الماضي، بينما قال 7% منهم أنهم يدخرون أكثر بكثير بزيادة قدرها 3% عن عام 2013، وأوضح 54% من المشاركين في الاستطلاع في البحرين أن مدخراتهم ليست كافية للمستقبل، بانخفاض قدره 4% عن الفترة نفسها من عام 2013، قالت نسبة إضافية من المشاركين بلغت 19% أن مدخراتهم كافية للمستقبل، بتحسن 6% عن عام 2013.

الخليفيون يسجنون بحرانية عاما واحدا

قضت المحكمة الكبرى الجنائية الثالثة في19 يناير بحبس المُعتقلة آيات الصفار لمدة سنة كاملة بعد إدانتها بإخفاء ثلاثة بحرانيين بعد تأجيرها شقة لهم في سترة لهذا الغرض.وقالت الصفار بأنها تعرف أحد المطلوبين من فترة طويلة كونه جار منزل والدها، وتجمعها علاقة معرفة وصداقة بهم، وإن المطلوب أبلغها في شهر رمضان بأن والده طرده من المنزل لتورطه في قضية تهريب كحول لإحدى الدول الخليجية، وطلب منها مساعدته في استئجار شقة في سترة باسمها كون صاحب العمارة يرفض التأجير لغير العائلات، وكونها متزوجة تستطيع ذلك، فوافقت على طلبه ودفعت مقدم إيجار شهرين، فيما وعدها المطلوب بإرجاع المبلغ في أقرب فرصة.

"بحرين ووتش" تدعو البرازيل لوقف تصدير القنابل المسيلة للدموع الى البحرين

كشفت منظمة (بحرين ووتش) الإثنين (26 يناير 2015) عن ان قنابل الغاز المسيل للدموع التي تسببت باستشهاد عبدالعزيز السعيد الأسبوع الماضي هي برازيلية المنشأ. وجاء في بيان للمنظمة ان "الصورة التي أرسلها الحقوقي نبيل رجب لطلقة الغاز المسيل للدموع بالقرب من منزل السعيد تتفق مع مواصفات القنابل المصنعة في البرازيل (كوندور)".

وأوضحت المنظمة ان قنابل الغاز المسيل للدموع البرازيلية تحمل الرمز CSL N-وان الأرقام التي ظهرت عليها هي كل من AEYR14و AFQY14 , وتضم كل علبة غاز 3 قذائف. واشارت المنظمة الى انه ومنذ نجاح حملتها اوائل العام الماضي في وقف تصدير شحنة القنابل الغازية الكورية الى البحرين, فإن" القنابل البرازيلية أصبحت هي الاكثر شيوعا في البحرين".

وأضافت بان القنابل البرازيلية شوهدت لاول مرة في البحرين عام 2011 غير ان وزارة الخارجية البرازيلية نفت تصديرها للبحرين مشيرة الى امكانية إعادة تصديرها من قبل دولة خليجية .المنظمة أشارت الى وصف المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة لاستخدام سلطات البحرين للغاز المسيل للدموع بأنه "غير متناسب" و "مفرط"، في حين وصفته العديد من المنظمات غير الحكومية مثل أطباء من أجل حقوق الإنسان (PHR)بأنه "غير مسبوق" و "قاتل". كما وان لجنة تقصي الحقائق ذكرت في تقريرها أن الشرطة في البحرين تستخدم الغاز المسيل للدموع بطريقة "غير ضرورية" و "عشوائية".

منظمة "بحرين ووتش" قالت بان "شركات السلاح تتربح من انتهاكات حقوق الإنسان الجارية ضد سكان البحرين من قبل السلطات على مدى السنوات الأربع الماضية". ووجهت المنظمة تساؤلا الى البرازيل لتوضيح عما إذا كانت قد أذنت بتصدير الغاز المسيل للدموع الى البحرين, أو ما إذا تمت إعادة تصديره من قبل دولة أخرى". وطالبت البرازيل في حالة ثبوت ذلك "اتخاذ الإجراءات ضد تلك البلاد التي خالفت الضوابط".

وحمّلت المنظمة الحكومة البرازيلية" "مسؤولية اخلاقية وقانونية للتحقيق في الإستخدام الحالي للغاز المسيل للدموع في البحرين". واعتبرت المنظمة ان عبدالعزيز السعيد آخر ضحية للغاز المسيل للدموع ينبغي ان " يدفع الحكومة البرازيلية الى اتخاذ اجراءات فورية والإنضمام الى دول آخر مثل كوريا الجنوبية التي أوقفت كافة صادرات الغاز المسيل للدموع الى البحرين وذلك منعا لسقوط المزيد من الخسائر في أرواح الأبرياء".

ومما يجدر ذكره إن استخدام الغاز المسيل للدموع من قبل السلطات في البحرين ارتبط باستشهاد 39 شخصا على الأقل منذ اندلاع الحراك الشعبي في ١٤ فبراير ٢٠١١.

الشيخ عيسى قاسم: الحراك البحراني مستمر

أكد آية الله الشيخ عيسى قاسم من كبار علماء الدين البحرينيين أن الحراك البحراني مستمر ولن يتراجع دون تحقيق مطالبه، وقال "إنما تتطلعون للمستحيل عندما تحاولون وقف هذا الحراك". وقال الشيخ قاسم في بيان اصدره في 11 يناير مخاطبا السلطات "استعنتم بكل ماتملكون من تفكيرٍ لحد الآن، وبالاستعانات بالخبراتِ والدراساتِ القذرة المحليَّة والمستوردة لاجهاض حركة الشعب (...) فما استطعتم أن تنالوا من صلابة الحراك"...

وفيما يلي نص البيان:

حراكٌ شعبيٌّ إصلاحيٌّ مستمر، وبطشٌ لايرحم، وفنونٌ من القمع والتنكيل، السُلطة تقابِل الحراك الإصلاحي بألوانٍ من العنف والإرعاب لإيقافهِ أو تقهقره، والحراك يتواصل، ويزيدهُ عُنفُ السُلطةِ اندفاعةً وحيويَّة وتقدُّما، ويرفعُ مِن زخمهِ، ويأتي على يد السُلطة لحراك الشعب مع استمراره مايزيدهُ على حيويَّتهِ حيويَّة، وعلى انطلاقتهِ انطلاقا، وسِعتهِ سعة، وإلفاتهِ للنظر الخارجيّ إلفاتاً، وحضوره في الإعلام الدوليّ حضورًا، ومِن ذلك اعتقال سماحة الشيخ علي سلمان، والإصرار على استمراره وتحميله مسؤولية تُهمٍ تشهد كل كلماته ومواقفهِ طوال عُمر الحراك على براءته منها، ومناهضته لمضامينها.

والشعب صاحب الحراك الإصلاحي يقول عمليًّا، ويُعلن للسُلطة: ستعجَزون ولن نعجَز، ستعَجزُ كل وسائل بطشكم، وكل ماتتخذونه من اجراءات، وماترتكبونهُ من قمع، وما تسنّونه من قوانين ظالمة، وما تُصدرونه من أحكام عن تركيع هذا الشعب أو تخلّيه عن قياداته ورموزه أو نسيانه لأي مِن سُجنائه وسجيناته في زنزانات قهركم، أو تغافله عن واحدٍ من مطالبه، وهيَ مطالب تفرضها الضرورة، ولايتم إصلاحٌ بنقصها.

إنَّ لهذا الشعب قدر من الصناعة الإسلاميَّة الواعية الرشيدة الهادية المعتدلة بما يجعل كل محاولات التيئيس والتركيع والاستغفال والالتفاف على مطالبه تبوء بالفشل الذريع.

أمّا سلمية هذا الشعب التي رافقَت حراكه كل مسافته فهيَ والحراك متلازمان، لا الحراك بمنفصلٍ عنها، ولا هيَ بمنفصلةٍ عن الحراك، ولا أنَّ الحراك بمُغفِل عنها ولا هيَ بمقلِّلة من حيويَّة واندفاعة الحراك.

فالسلميَّة عند هذا الشعب لاتعني البرود، ولاتعني عدم الجديَّة، ولاتشير في واقع هذا الحراك إلى أي معنى من المعاني السلبيَّة.

استعنتم بكل ماتملكون من تفكيرٍ لحد الآن، وبالاستعانات بالخبراتِ والدراسات القذرة المحليَّة والمستوردة من مختلف الأنواع والتخصصات لاجهاض حركة الشعب وهزيمته و إضعافه وسلب إرادة الإصلاح والتغيير، وأنفقتم الكثير من خزانة الدّولة من ثروات الشعب، ومن عطايا دول أخرى فما استطعتم أن تنالوا من صلابة الحراك، وقوَّة الإرادة المندفعة على خطّ الإصلاح والتغيير لهذا الشعب والمستهدفة لغاية التصحيح بكل تأكيد وجديَّة واستمرار.

إنما تتطلعون للمستحيل عندما تحاولون وقف هذا الحراك، أو تراجعه وإصابته بالجزر دون تحقيق مطالبه الإصلاحيَّة التي انطلقَ منها، ولن يتوقف بإذن الله القويّ العزيز إلا بتحقيقها.

كابرتم كثيراً، وكابِرُوا طويلاً إلّا أن مكابرة الشعب بالحق، ومن أجل الحقّ، وعلى طريق الحق لن تُصاب بِضير، ولن تُمسّ بسوء. والشَّعبُ موقنٌ أن الله مع الحق، وناصرٌ للحقّ على الباطل، ولايخذل مَن سعى على طريق مرضاته، ومِن أجل نَفع العباد

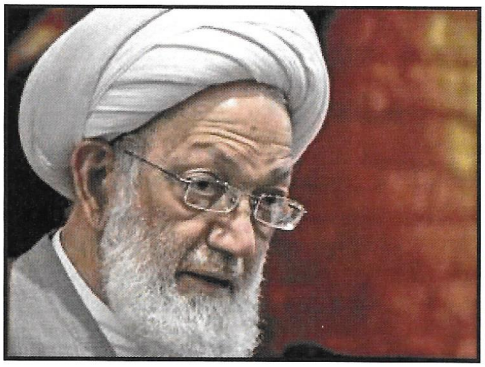

ناشطان بحرانيان :المنامة تنتزع الاعتراف عبر التعذيب

قال ناشطان بحرانيان بأنه منذ بدء التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، بقيادة الولايات المتحدة، فإنّ العديد من الحكومات الاستبدادية في الشرق الأوسط، وبينها البحرين، سارعت إلى قمع المعارضة السياسية في بلدانها.

وفي مقال مشترك بين الناشط الحقوقي حسين عبد الله، والناشط السياسي مطر مطر، نُشر الاثنين، 5 يناير، في موقع (ميدل إيست آي) البريطاني، قالا بأن "الحماس" ازداد في هذه الدول لإلقاء القبض على النشطاء، وانتزاع الاعترافات عبر التعذيب، وإصدار أحكام بناءاً على هذه الاعترافات، تصل حد الإعدام.

وأوضح عبد الله ومطر بأنّ الغرب لاذ بالصمت إزاء الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في البحرين، حفاظا على التحالف القائم في مواجهة خطر التطرف الإقليمي الآخذ في النمو، وأشارا إلى أنّ هذا النهج "قصير النظر، والذي يُضفي تشجيعاً للحكومة الخليفية في الاستبداد"، من الممكن أن يؤدي إلى "زيادة التطرف في البلاد".

وتطرّق المقال إلى استهداف الشيخ علي سلمان، أمين عام جمعية الوفاق، مذكّرا باعتقاله السابق في 1994م، والذي أدى إلى اندلاع الانتفاضة آنذاك، والتي أدّت "في النهاية إلى وعود النظام بالإصلاح، وذلك عندما جاء الملك حمد إلى السلطة في عام 1999م".

إلا أن المقال أوضح بأن (الملك) لم يفِ بوعوده، وبدلاً من ذلك، فإنه أخلّ في آلية إصدار الدستور، وأصدره بشكل انفرادي، كرّس فيه السلطة المطلقة.

وأضاف المقال بأنه نتيجة لذلك، انفجر الوضع في 14 فبراير 2014م، في ظلّ موجات الثورات العربية، وخاصة في تونس ومصر، واعتصم البحرانيون في دوار اللؤلؤة، إلا أن الحكومة الخليفية شنّت حملة "وحشية هزّت العالم"، وُوجهت بالإدانات الدولية.

مقال عبد الله ومطر أكّد أن "العنف المؤسّسي"، لم يدفع البحرانيين "للعودة إلى ديارهم"، حيث تتواصل حتى اليوم التظاهرات الليلية في البلدات، كما يُشارك الآلاف في مسيرات المعارضة.

وأوضح المقال التزام أمين عام جمعية الوفاق ب"المقاومة السلمية"، وحثّ المتظاهرين على عدم الاستدراج إلى العنف، إلا أن السلطات الخليفية تجاوزت الحدود، واتخذت مواقف "متشددة وقمعية" ضد المعارضة، بما فيها المعارضة السلمية، واحتمل المقال بأن السلطات تسعى، من وراء هذا الاعتقال، إلى دفع المعارضة "نحو العنف"، لتتمكن من تشويه "سمعة كل المعارضين".

المقال قال بأن الحكومات الغربية في حال أرادت منع المزيد من الصراع في الشرق الأوسط، فإن عليها أن تدين، بشكل استباقي، الحكومات التي تثير النزعات المعادية للديمقراطية، وانتهاك حقوق الإنسان. إلا أن المقال ذهب إلى أن حلفاء النظام في البحرين تجاهلوا السياقات التي يقف وراءها النظام والمؤدية لنمو التطرف في البلاد. والغرب إذا كان يأمل في تجنّب المزيد من الصراعات في منطقة الخليج الفارسي، فإن عليه أن يُطالب الحكومات الاستبدادية بمعالجة جذور هذا التطرف، والتي تتمثل في "الحرمان من التمثيل السياسي، وتقرير المصير، وحقوق الإنسان الأساسية". واستشهد المقال بمقولة ساخرة للبروفسور كريستين ديوان، تعليقا على اعتقال الشيخ علي سلمان، حيث قال بأنه لا يعتقد بأن هناك "أي معارضة قانونية في البحرين".

وختم المقال بالإشارة إلى أن الحكومة الخليفية تُجرّم كل الأشكال السلمية للمعارضة، وهو ما يُحفّز على نمو التطرف في جميع أنحاء المنطقة، وبشكل أكثر عنفاً. وقال عبد الله ومطر بأنه "من دون حل سياسي، وضغط دولي واضح، فإن الغرب يمكن أن يجد نفسه قريباً أمام حليفٍ آخر مزّقته الحرب وعدم الاستقرار.

- حسين عبد الله، بحراني الأصل، مؤسس والمدير التنفيذي لمنظمة "الأمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين". تخرج حسين من جامعة جنوب ألاباما على درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ودرجة البكالوريوس في العلوم السياسية والرياضيات.

- مطر إبراهيم مطر، وهو عضو سابق في البرلمان، وكان أصغر نائب بحراني ويمثل أكبر دائرة انتخابية لها. وفي وقت لاحق من العام 2011، اعتقل مطر، وبعد إطلاق سراحه، غادر البحرين إلى المنفى في الولايات المتحدة.

البحرين - يجب إطلاق سراح الزعيم المعارض

التهم الموجة إليه متناقضة مع خطبه التي تعارض استخدام العنف

يناير 18, 2015

عندما تقوم البحرين بمعاقبة المعارضين السلميين للحكومة أو العائلة الحاكمة، فهي بذلك ترتكب انتهاكات متسلسلة. ويبدو أن اعتقال الشيخ علي سلمان يهدف إلى توجيه رسالة إلى البحرينيين وكل العالم بأن المصالحة السياسية واحترام الحقوق الأساسية أمر غير وارد

جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

(نيويورك) - إن على البحرين إطلاق سراح رئيس إحدى المنظمات السياسية البارزة في المعارضة بعد أن فشلت في تقديم أدلة تبرر احتجازه. ويقبع الشيخ علي سلمان، الأمين العام لجمعية الوفاق، وهي منظمة سياسية معترف بها، رهن الاحتجاز منذ 29 ديسمبر/كانون الأول 2014 بعد أن وجهت له تهم عديدة، منها التشجيع على العنف والتشهير بـ "هيئة نظامية".

لم تكشف السلطات للعلن عن التعليقات التي تسببت في اعتقال علي سلمان ومحاكمته، ولم تعرضه على قاض لتقديم الأدلة التي تؤكد تشجيعه على العنف. وقامت هيومن رايتس ووتش بمراجعة ثلاث خطب حديثة لـ علي سلمان تعود إلى أكتوبر/تشرين الأول 2014 يُعتقد أنها اعتمدت في توجيه التهم إليه، دون أن تتوصل إلى ما يدعم التهم الثلاثة الموجهة إليه والتي تتناقض مع رفضه المعلن للعنف السياسي.

يُذكر أن تهمة التشهير فيها انتهاك للمعايير الدولية لحرية التعبير. وقال جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "عندما تقوم البحرين بمعاقبة المعارضين السلميين للحكومة أو العائلة الحاكمة، فهي بذلك ترتكب انتهاكات متسلسلة. ويبدو أن اعتقال الشيخ علي سلمان يهدف إلى توجيه رسالة إلى البحرينيين وكل العالم بأن المصالحة السياسية واحترام الحقوق الأساسية أمر غير وارد".

وكانت الإدارة العامة للتحقيقات الجنائية قد استدعت علي سلمان لاستجوابه في 28 ديسمبر/كانون الأول 2014. وفي 29 ديسمبر/كانون الثاني، أعلن نايف يوسف محمود، المحامي العام البحريني، أن مكتب المدعي العام أبقى على علي سلمان في حالة احتجاز لإجراء مزيد من التحقيقات، وقال إن احتجازه جاء على خلفية "سلسلة من الخطب التي ألقاها مؤخرًا"، وإنه انتهك أربع مواد من قانون العقوبات، منها المادة 160. يُذكر أن هذه المادة تنص على عقوبة السجن لمدة تصل إلى عشر سنوات في حق "كل من روج أو حبذ بأية طريقة قلب أو تغيير النظام السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي للدولة بالقوة أو التهديد أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة".

كما زعم بيان المحامي العام أن "مضمون وطبيعة" خطب علي سلمان "المشتملة على دعوته الترويجية والتحريضية، تبرر استخدام العنف وتحمل تهديداً باللجوء إلى القوة العسكرية ضد سلطات الدولة"، وتضمنت إشارة إلى إمكانية استخدام طرق تستخدمها مجموعات مسلحة تنشط في أماكن أخرى في المنطقة.

وتتعلق التهم الأخرى بالتحريض على الكراهية بين طائفة من المجتمع وطائفة أخرى (المادة 172 التي تنص على عقوبة بالسجن لمدة سنتين)، والتحريض على عدم الامتثال للقانون (المادة 173 التي تنص على عقوبة بالسجن لمدة سنتين)، والتشهير بمؤسسة حكومية (المادة 216 التي تنص على عقوبة بالسجن لمدة ثلاث سنوات).

قام أشخاص مطلعون على القضية باطلاع هيومن رايتس ووتش على الخطب التي ستستخدم كأدلة على التحريض على العنف المزعوم. ولكن علي سلمان لم يمثل أمام قاض في جلسة علنية للنظر في احتجازه، ولم تقدم الدولة أي معطيات حول مبررات اتهامه بالتحريض على العنف عبر الخطب المذكورة. يُذكر أن هيومن رايتس ووتش قامت بمراجعة الخطابات ولم تعثر فيها على أي عبارات تحرض على العنف بشكل مباشر، بل إنها عثرت في اثنين من الخطابات على تشجيع على العمل السلمي.

وفي 10 أكتوبر/تشرين الأول 2014، أثناء الأسبوع الذي استلم فيه الاستدعاء، عبر علي سلمان على موقف قال فيه إن أحد الدروس المستخلصة من الانتفاضات العربية لسنة 2011 هو أن "عدم الاستجابة تؤدي إلى عدم الاستقرار وتعرض الأنظمة للزوال في حال لم تقبل للتطور والتغيير". كما قال إن المشاكل الحالية للبحرين "تحتاج لحل سياسي".

وفي خطبة ألقاها في 4 ديسمبر/كانون الأول 2014، قال علي سلمان إن أهم مساهمات الشيخ عيسى قاسم، الزعيم الروحي لجمعية الوفاق، تمثلت في توضيح " التحرك السلمي ونبذ العنف وعدم اللجوء للخيار العسكري وهو احد الخيارات التي كانت مطروحة ولازالت مطروحة". كما قال إن قيادة عيسى قاسم تميزت بـ "التأكيد على الخيار السلمي والابتعاد عن العنف والابتعاد عن الخيار العسكري".

وفي 26 ديسمبر/كانون الأول 2014، خاطب علي سلمان المؤتمر العام لجمعية الوفاق قائلا إن المعارضة البحرينية شُجعت على أن تكون كالمعارضة السورية لتحوّل البلاد إلى ساحة اقتتال عسكري، ولكنها بقيت ملتزمة بالسلمية، وهذه الرؤية الواضحة هي التي منعت البحرين من الانزلاق نحو العنف.

قالت هيومن رايتس ووتش إن السلطات لم تقدم أي أدلة تبرر النتيجة التي توصلت إليها، والتي مفادها أن الإشارة إلى العنف كخيار سياسي تعني تبنيه كإستراتيجية عمل. وفي الخطب المذكورة، يدعو علي سلمان بشكل علني إلى نبذ استخدام القوة، ويشدد على التزامه بالحل السلمي.

وفي 5 يناير/كانون الثاني، أعلن المحامي العام البحريني أن السلطات ستحتجز علي سلمان لمدة 15 يوما إضافيا في انتظار إتمام التحقيقات. وقال البيان إن علي سلمان اعترف أثناء استجوابه بأنه اتصل بعدد من الأنظمة والمنظمات السياسية لمناقشة الشؤون الداخلية للمملكة دون أن يعلم أي جهات رسمية بذلك. ويُذكر أن وزير العدل الشيخ خالد بن علي الخليفة كان قد أعلن في

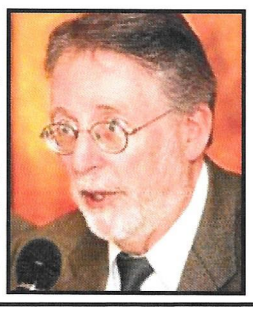

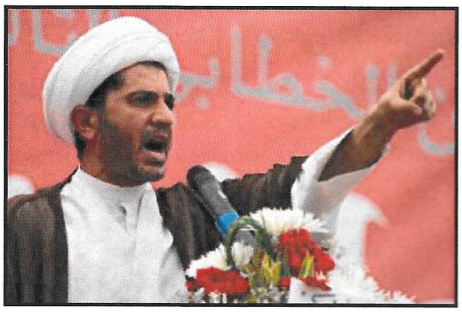

سبتمبر/أيلول 2013 عن تعديل قانون سنة 2005 الذي صار ينص على أن تحصل المنظمات السياسية على تصريح مسبق من الحكومة قبل إجراء لقاءات بدبلوماسيين أجانب في البحرين والخارج، وأن تتم هذه اللقاءات بحضور ممثل عن وزارة الخارجية.

قامت السلطات البحرينية بمحاكمة عديد الأشخاص الآخرين وسجنهم فقط بسبب انتقاد السلطات. ففي 2013، وجهت السلطات إلى خليل مرزوق، نائب رئيس جمعية الوفاق، تهمة "تشجيع الإرهاب والتحريض عليه" اعتمادا على خطبة ألقاها في تجمع دعا فيها بشكل علني إلى نبذ العنف، وهي تهمة بُرّئ منها في وقت لاحق. ومن المنتظر أن يصدر حكم في حق الناشط الحقوقي المعروف نبيل رجب في 20 يناير/كانون الثاني في قضية "اهانة وزارة الداخلية". وكانت إحدى المحاكم الجنائية قد قضت في 13 يناير/كانون الثاني 2015 بسجن سيّد جمال خادم، العضو البارز في جمعية الوفاق، لمدة ستة أشهر مع غرامة مالية قدرها 500 دينار بحريني (1300 دولار أمريكي) على خلفية تعليق كان قد نشره على مواقع التواصل الاجتماعي في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2014 قال فيه ضمنيا إن المسار الانتخابي كان يشوبه قدر كبير من الفساد.

تكفل المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبحرين طرف فيه، الحق في حرية التعبير.

كما تنص المادة 9(3) من العهد على أنه "لا يجوز أن يكون احتجاز الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة هو القاعدة العامة". وقالت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهي هيئة الخبراء المستقلين التي تراقب الالتزام بالاتفاقية في تعليق عام إنه "ينبغي أن يكون الاحتجاز قبل الإحالة إلى المحاكمة إجراء استثنائيا وأن تكون مدته قصيرة إلى أقصى حد ممكن". وأكدت اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان على أن يكون الاحتجاز الأوّلي لشخص مشتبه بضلوعه في جريمة ما مبررًا بوجود شبهة معقولة بتورطه في ارتكاب الجريمة.

قالت هيومن رايتس ووتش إن السلطات البحرينية فشلت في تقديم مثل هذه الأدلة رغم وجود تسجيلات لجميع الخطب التي ألقاها الشيخ علي سلمان في السنوات الثلاث الأخيرة، ولذلك يتعين عليها إطلاق سراحه بشكل فوري، وإذا أخفقت في توفير هذه الأدلة مستقبلا، فعليها إسقاط التهم الموجهة إليه.

قال جو ستورك: "التزم حلفاء البحرين الصمت في لندن وباريس وغيرها من المناطق بينما ملأت البحرين السجون بأشخاص يحملون مفتاح الحلّ السياسي الذي تزعم المملكة المتحدة والولايات المتحدة بأنها تدعمه. فأي أشخاص آخرين يجب على البحرين احتجازهم وأي تهم أخرى لا معنى لها يجب عليهم أن يواجهوها حتى يتحرك حلفاء البحرين؟"

العفو الدولية: الحكم على نبيل رجب ضربة لحرية التعبير

قالت منظمة العفو الدولية في بيان صدر عنها الثلاثاء(٢٠ يناير) إنه "يتوجب على سلطات البحرين إسقاط الإدانة عن المدافع البارز عن حقوق الإنسان نبيل رجب"، الذي صدر عليه حكم اليوم بالسجن لمدة ستة أشهر لنشره تعليقات على الإنترنت اعتبرت مسيئة لوزارتي الداخلية والدفاع.
وقالت المنظمة في بيانها "يتم معاقبة نبيل رجب ظلما لمجرد نشر هتغريدات اعتبرتها السلطات مهينة". وأضافت " إدانته ضربة لحرية التعبير يجب ان تلغى" . وقال سعيد بومدوحة، نائب مدير منظمة العفو الدولية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البرنامج أنه ينبغي الإفراج عنه فورا ودون شروط.
واشارت المنظمة في بيانها الى تصريح لنبيل رجب قبل صدور الحكم عليه اليوم قال فيه "إن هذا الإستهداف الظالم والقاسي من قبل السلطات عبارة عن مجرد مثال واحد لما يتعرض له العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان في مختلف أنحاء منطقة الخليج". وأردف "نحن لسنا سوى ضحايا القمع للحكومات الخاصة بنا ولكن أيضا ضحايا الصمت والنفاق وازدواجية المعايير في المجتمع الدولي. شعبنا يناضل من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية، ويجبر على دفع الثمن ". وكانت محكمة خليفية أصدرت حكما بالسجن لمدة ٦ شهور بحقه مع وقف التنفيذ ودفع كفالة مقدارها ٢٠٠ دينار مع منعه من السفر.

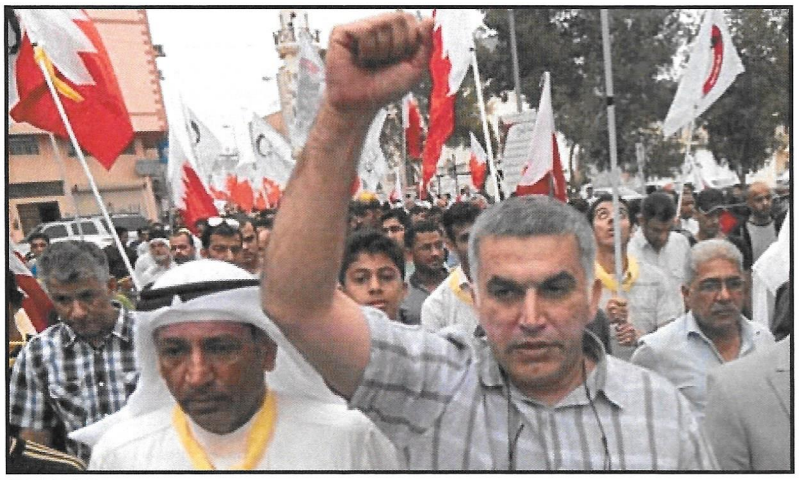

41 نائبا بريطانيا يعارضون إنشاء قاعدة عسكرية في البحرين

حتى يوم الخميس 29 يناير بلغ عدد النواب البريطانيين الذين وقعوا على عريضة برلمانية تعارض انشاء قاعدة عسكرية في البحرين 41 نائبا. واعتبر النواب الإعلان عن انشاء تلك القاعدة في ميناء سلمان بالبحرين أمرا "مروعا ومزعجا للغاية لجميع أولئك الذين عانوا من انتهاكات حوق الإنسان من قبل حكومة البحرين ومسؤوليها"، كما و"يبعث رسالة مفادها أن حكومة المملكة المتحدة ليست مهتمة في العدالة، وسيادة القانون والمصالحة في البحرين". وأشارت العريضة الى الأحتجاجات التي اندلعت في البحرين منذ الإعلان عن تلك الإتفاقية الدفاعية.
وأضافت انه "من المرجح أن زيادة الوجود العسكري البريطاني في المنطقة سيؤدي إلى تفاقم التوترات". واختتمت العريضة بتوجيه دعوة لحكومة المملكة المتحدة "للعب دور بناء في البحرين للمساعدة في انهاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وتشجيع حوار هادف يؤدي إلى الإصلاح السياسي الموضوعي".
ويذكر ان النائب جيرمي كوربن طرح هذه العريضة على البرلمان في اعقاب توقيع اتفاقية عسكرية بين البحرين والمملكة المتحدة لأنشاء قاعدة عسكرية بريطانية في البلاد هي الأولى لها في المنطقة منذ انسحاب القوات البريطانية قبل اربعة عقود. ومما يجدر ذكره ان السلطات الخليفية ستمول بناء القاعدة في خطوة اعتبرها مراقبون مكافئة لبريطانيا على مواقفها الداعمة للنظام الخليفي.

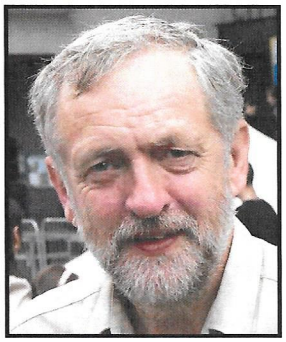

الملك مجرد ديكتاتور أرسل دبابات لقمع البحرينيين"

وصف توبي جونز، مدير قسم الدراسات الشرق أوسطية في جامعة روتجرز الأميركية، في مقابلة أجرتها مع قناة (الديمقراطية الآن) في 27 يناير الملك السعودي بأنه "مجرد ديكتاتور"، أرسل دبابات لقمع المؤيدين للديمقراطية في البحرين.
وأوضح جونز في لقاء مع الصحافيين آيمي غودمان وخوان غونزاليس، أن الرئيس الأميركي أوباما أشاد بالملك عبد الله، أحد أقرب الحلفاء في المنطقة إلى الولايات المتحدة الأميركية، واصفاً إياه بـ"قوة من أجل الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط وخارجه"، في حين كان عبد الله نموذجاً للدكتاتورية، إذ أرسل دبابات عسكرية لقمع الانتفاضات المؤيدة للديمقراطية في البحرين.
وقال جونز إنه "تم الاحتفاء بالملك عبد الله كمصلح قد يطور المملكة عند توليه الحكم في العام 2005، ولكن تبين أنه فشل فشلاً ذريعاً على كل المستويات، إذ أعاد عجلة الزمن إلى الوراء على مستوى التحريض على الطائفية في المملكة العربية السعودية ودعم القوى الأصولية في الخارج".
وأضاف جونز أن الملك عبد الله رأى في ما سمي بالربيع العربي وكذلك أحداث سوريا فرصة لتحدي كل من إيران وقوة الأسد، وأنه قمع القوى المؤيدة للديمقراطية في البحرين.
وذكر جونز أن الملك عبد الله كان شخصاً يثير إعجاب الغرب. ولكن رصيده كان منسجماً مع أرصدة أسلافه، مشيراً إلى أنه "يتعارض مع الديمقراطية وحقوق الإنسان ومع كل الأشياء التي يفترض بنا تقديرها".

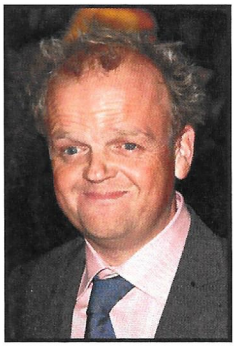

الشيخ حمود: ثورة البحرين السلمية والحضارية ستنتصر

بارك امام مسجد القدس بمدينة صيدا اللبنانية الشيخ ماهر حمود، جهود أبناء الشعب البحريني في الحفاظ على سلمية ثورتهم، مؤكدا خلال لقاء مع قناة "العالم" الاخبارية أن"الحراك الشعبي لا بد أن يصب في نهاية المطاف بمصلحة الشعب البحريني بكل فئاته وأطيافه".
وفي اطار ردود الأفعال الدولية والعربية حيال ما يجري من اضطهاد في البحرين، أكد عالم الدين اللبناني الشيخ صادق النابلسي في مقابلة مع مراسل قناة "العالم" الاخبارية في بيروت أن "النظام البحريني لن يستطيع أن يستمر في تماديه الظالم تجاه الشعب"، وأضاف أن "النظام لابُدّ أن ينصاع الى إرادة الشعب في نهاية المطاف".
بدوره، قال "اسامة سعد" الأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري في لبنان أن "سياسات البطش والتنكيل والاعتقال التي يتبعها النظام في البحرين لن تحقق ما يرجوه النظام منها"، كما ندد أيضا باستمرار اعتقال الأمين العام لجمعية الوفاق البحرينية المعارضة الشيخ علي سلمان، مطالبا "بالإفراج الفوري عنه وعن كافة معتقلي الرأي في البحرين".

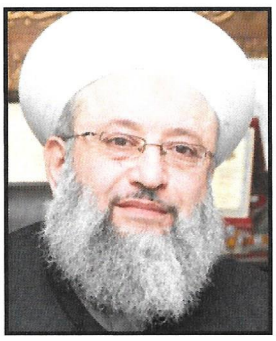

الضربة الموجهة للوفاق ستقويها ان صمدت، وسيدفع الجلادون ثمنها سقوطا

بعد اعتقال اثنين من قادة جمعية الوفاق هما سماحة الشيخ علي سلمان والسيد جميل كاظم، والتهديد بغلق الجمعية، تم غلق صفحة اخرى من تاريخ العلاقة بين العصابة الخليفية وشعب البحرين الأبي. لقد كانت صفحة كالحة في تاريخ البحرين بدأت بالاحتلال الخليفي وتواصلت عبر قرنين من الزمن، ذاق السكان الاصليون (البحارنة) خلالها أصناف التنكيل والعذاب. استمرت هذه المعاناة بدون توقف، وسقط خلالها الضحايا من المواطنين الذين قتلوا بأيدي المحتلين ومرتزقتهم. وحاول الشعب جاهدا التعايش معهم فيما لو حققوا له ادنى مستلزمات العيش الكريم، فكانت مطالبه متواضعة واساليبه متحضرة. وبعد تسعة عقود من النضال اصبح الآن واضحا ان التعايش الذي سعى الشعب لتحقيقه مع العصابة المحتلة لم يعد ممكنا.

في الشهور الاولى بعد الثورة المظفرة ربما خالج البعض احساس بان الحكم الجائر انما يستهدف المطالبين بسقوطه، وانه مستعد للتعاطي الايجابي مع الفصائل السياسية المسجلة رسميا لديه وعلى رأسها الوفاق. حاول الطاغية مرارا تضليل العالم بانه "اصلاحي" منذ ان استلم الحكم بعد موت والده في 1999. وروج لميثاقه المشؤوم باقذر الاساليب ومنها الوعود الزائفة والنفاق السياسي البغيض. صدق البعض مقولة "المشروع الاصلاحي" فيما سعت القوى الثورية لفضح المشروع الخطير الذي جاء به الديكتاتور وصمم على تنفيذه، ومن اهم بنوده التغيير السكاني بشكل نهائي لاحتواء مقولة ان الاقلية تحكم الاكثرية. فالعائلة الخليفية لا تمثل الا عصابة صغيرة من الشعب، بينما اغلبيته الساحقة، بشقيه الشيعي والسني، محرومون من حقوقهم. وخلال الاعوام الاثني عشر الماضية سعى هذا الطاغية لتضليل المواطنين السنة متظاهرا لهم بانهم الامتداد الطبيعي لحكمه وانه سيشاركهم الكعكة، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث، بل بقي الخليفيون مسيطرين على كافة مفاصل الدولة. تظاهر الطاغية بتفضيله فصيل على أخر، ولكن سرعان ما اثبت مشروع التجنيس السياسي ان السنة مستهدفون كما هم الشيعة. فقد كان لوجود المجنسين آثار سلبية على الشطر السني من المواطنين لانهم يعيشون بينهم ويضايقوهم في عيشهم. كما عانى المواطنون السنة من الآثار الاجتماعية السلبية التي احدثها وجود الا جانب المجنسين ضمن جالياتهم. ويوما بعد آخر يتضح للمواطنين الاصليين من السنة ان الخليفيين يستغلونهم لخدمة اهدافهم ا لخاصة ولا يختزنون حبا لهم او تقديرا او مراعاة. الديكتاتور يتطلع لحكم مجتمع مكون من اقليات دينية وعرقية، فلا بد ان يكون الشيعة اقلية، ويبقى السنة أقلية كذلك، ويصبح المجنسون (على اختلاف اديانهم) اقلية ثالثة لتحدث توازنا في التكريبة السكانية. انه مخطط شيطاني ما تزال فصوله تزداد وضوحا بمرور الوقت. فما الذي جناه الشعب من هذه السياسة القائمة على مبدأ التفريق والتمييز في العطاء؟ لقد مارسها الطغاة السابقون فلم تنفعهم تلك السياسة شيئا. فما الذي يتوقعه الخليفيون بعد اكمال مشروعهم الشرير؟ قبل عامين كانت اجواء البلاد ملبدة بالخلافات بين الفصائل الوطنية بشقيها الثوري والسياسي، في إثر زيادة الحديث عن "حوار" بين الطرفين. وكانت تلك الفترة حرجة للحكم الخليفي فسعى لتهدئتها بتكميم افواه الجمعيات السياسية بعد التظاهر بعزمه على "الاصلاح" من خلال الحوار. ولكن جمعية الوفاق ادركت قبل غيرها خواء تلك التجربة وفشلها وان الطاغية لا يعتزم القيام باي اصلاح يذكر. فالحكم الخليفي، كغيره من الانظمة الشمولية، يستعصي على الاصلاح، وان الخليفيين يشعرون بان اي اصلاح، مهما كان قليلا، سيؤدي الى سقوطهم. فالاستبداد لا يستقيم مع مباديء الحرية ولا يبقى مع الديمقراطية. سعت الوفاق ممثلة بكبار اعضائها للتوصل الى حل وسط بين ما طرحته الثورة من اصرار على اسقاط الحكم الخليفي، وما طرحته الجمعيات السياسية من رغبة في احداث تغيير لا يؤدي لسقوط الحكم الخليفي ويتمثل باقامة مملكة دستورية بدستور جديد وآليات مختلفة وبرلمان كامل الصلاحيات وحكومة منتخبة. وبدلا من الاهتمام الجاد بهذه المطالب، عمد الديكتاتور لاجراء انتخابات صورية بعد فرض تغييرات شكلية على بعض الامور الاجرائية. ادى ذلك لتعميق الرفض الشعبي للحكم الخليفي المطلق. وشيئا فشيئا بدأت الجمعيات السياسية تدرك ما فعله الديكتاتور من استدراج لها لمشروعه التخريبي المؤسس على استبدال السكان الاصليين بشعب آخر من المرتزقة الاجانب. وفي الشهور الماضية حدثت اتصالات عديدة لاحتواء الوضع الذي كان متجها للمزيد من التوتر والاحتقان. والواضح ان تلك الاتصالات لم تحقق شيئا يذكر.

ماذا بعد؟ بعد اعتقال اثنين من زعماء الوفاق، لم يعد هناك مجال للتشكيك في حقيقة النوايا الخليفية. فقد سعى الطاغية وازلامه لشق صفوف المعارضة باستدراج بعض عناصرها للالتقاء بمسؤوليه خصوصا وزير الداخلية لايصال الرسالة النهائية لهم بان الخليفيين عازمون على الحسم بعد ان اصبحوا مدعومين بقوة من جهات عديدة: اولها الاحتلال السعودي والشرطة الاماراتية والمرتزقة الباكستانية والدرك الاردني والقاعدة الامريكية واخيرا القاعدة البحرية البريطانية. ما هذا النظام الذي لا يستطيع البقاء الا بدعم اجنبي من ست دول؟ وما قوة هذا الشعب الذي تستهدفه دول ست بقضها وقضيضها؟ هنا اتضح مصداق الآية الكريمة: واذ يريكموهم الله اذ التقيتم في اعينكم كثيرا ويقللهم في اعينكم. فالنظام الذي لا يستطيع التعايش مع مجموعات سياسية تعمل ضمن قوانينه وتشريعاته، لا يستطيع البقاء مع وجود حالة ثورية تهدف لاقتلاع جذوره من الارض وانهاء عهد الاستبداد والديكتاتورية.

ان من المؤكد ان اعتقال الشيخ علي سلمان والسيد جميل كاظم، ضربة قوية للمعارضة، ولكن نتائج ذلك ستكون اكثر تدميرا للحكم الخليفي الذي ظهر امام الشعب والعالم انه يستحيل على الاصلاح ويمارس القمع والانتقام كسياسة بديلة لحكم القانون، ويصر على الاستبداد ويرفض التحول الديمقراطي الذي ينشده الشعب. وحيث ان الشعب يعتمد على الله اولا وعلى نفسه ثانيا لتحقيق التغيير فالمطلوب من القوى الثورية والسياسية التلاحم مع بعضها لتكوين جبهة عريضة تعمل لاسقاط الحكم القبلي المهتريء الذي لم تستطع قوات ست دول حليفة اسناده، فما يزال مترنحا سياسيا وحقوقيا وانسانيا. وقد جاء الهجوم الكاسح على سماحة السيد حسن نصر الله ليكشف التناقض الكامل بين زعيم يهزم الاحتلال الاجنبي ويطرده عن بلده، وزعيم يطالب الاحتلال بالعودة ويستقدم احتلال آخر وقوات مرتزقة للاستعانة بها على الشعب. فشل خليفي ذريع سياسيا واخلاقيا، وسيتبعه سقوط مدو لنظام استنفذ اغراضه واصبح عبئا على داعميه. اما الشعب فصابر وصامد ومستجيب لنداء الثبات الذي اطلقه سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم حفظه الله ورعاه. وستكشف الايام ما يعنيه ذلك الثبات والنصر الالهي الذي يترتب عليه انشاء الله.

اللهم ارحم شهداءنا الابرار واجعل لهم قدم صدق عندك وفك قيد اسرانا يا رب العالمين

حركة احرار البحرين الاسلامية

16 يناير 2015

ما علاقة صفقات الاسلحة بحقوق الإنسان بالسعودية والبحرين؟

نشرت صحيفة الغارديان في 17 يناير مقالا للكاتب "ريتشارد نورتن تايلور" جاء فيه ان الحكومة البريطانية أوضحت أنّ بيعها للسلاح والاعتبارات العسكرية والأمنية أولوية لها، مقدّمة إياها على حقوق الإنسان. لذا تتجنّب مضايقة الحكومة السعودية والضغط على البحرين.

واضاف المقال بحسب ترجمة موقع "مراة البحرين" ان السعودية، التي تعد أكثر أسواق الأسلحة ربحًا بالنسبة إلى بريطانيا، شهدت وستشهد جلد الناشط الحقوقي رائف بدوي خمسون جلدة مجدّدًا يوم الجمعة. واتّهم هذا السعودي الليبرالي بالإساءة إلى الشرطة الدينية في المملكة.

هذا فيما سيمثل يوم الثلاثاء المقبل، الناشط الحقوقي رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب، أمام المحكمة في البحرين بتهمة "الإساءة إلى المؤسسات العامّة" على حسابه على موقع تويتر. يشار الى ان رجب هو مواطن من مملكة خليجية أخرى توثق بريطانيا علاقاتها العسكرية معه .

وكان رجب قد اتهم قوات الأمن البحرينية بالتشجيع على معتقدات عنيفة مماثلة لمعتقدات تنظيم داعش. حيث قال في تغريدة له بأن "الكثير من الرّجال البحرينيين الذين انضمّوا إلى #الإرهاب و #داعش أتوا من أجهزة الأمن وتلك الأجهزة هي الحاضنة الأولى لهذه العقيدة." وفي حال إدانته، قد يحكم عليه بالسجن لمدّة تصل إلى ست سنوات.

وراى الكاتب ان أحد أكثر مظاهر النفاق سفورًا إثر الاعتداءات على صحيفة شارلي ايبدو، تمثل في مشاركة بعض الوزراء من البحرين والسعودية في مسير باريس الأسبوع الفائت. وحثّت منظمات حقوق الإنسان بريطانيا على التدخّل بقوة أكثر، في قضية بدوي، ودعت وزير الخارجية فيليب هاموند إلى حمل الحكومة البحرينية على إسقاط التهم الموجّهة ضد رجب. وذلك تاسيسا على ان الحكومة البريطانيا صرحت مرارًا وتكرارًا أنّها قلقة من الافتقار إلى حقوق الإنسان في السعودية. وقد قالت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس العموم البريطاني العام الماضي إنّه كان ينبغي على وزارة الخارجية تقبّل المحتوم ووضع البحرين على لائحة "الدول المثيرة للقلق".

لكن الحكومة البريطانية أوضحت أنّه يجب أن تتقدم مبيعات الأسلحة والاعتبارات العسكرية والأمنية كأولوية على حقوق الإنسان، وعلى قضايا التعذيب أيضًا. لذا تتجنّب مضايقة الحكومة السعودية. وبدلاً من الضغط على البحرين لتحقيق الإصلاحات، وقّعت بريطانيا ما وصفته الحكومة باتفاقية "بالغة الأهمية" لإنشاء قاعدة بحرية بريطانية دائمة في البحرين تتولّى الاخيرة دفع تكاليف بنائها، غير أنّ بريطانيا ستساهم في دفع تكاليف التشغيل أي ما يقارب 15 مليون جنيه استرليني سنويًا.

وبحسب الصحيفة فقد ادعى وزير الدفاع البريطاني مايكل فالون لمجلس العموم الشهر الفائت إنّ "الاتّفاقية تؤكّد عزم المملكة المتّحدة والبحرين المشترك على الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي في وجه التحديات المستمرة والمستجدة في المنطقة."

هذا فيما وقّع نوّاب من حزب العمّال والحزب الديمقراطي الليبرالي على مقترح في مجلس العموم ينتقد بشدّة صفقة إنشاء القاعدة البحرية، قائلين إنّها تحمل رسالة مفادها أنّ حكومة المملكة المتحدة غير معنية بالعدالة، وسيادة القانون، والمصالحة في البحرين، وأنّ الوجود العسكري البريطاني المتنامي سيزيد على الأرجح من حدّة التوترات في المنطقة.

وقد أثارت صفقة القاعدة البحرية احتجاجاتٍ في البحرين ووصف الناشطون في مجال حقوق الإنسان هذا القرار بأنّه مكافأة لبريطانيا على صمتها بشأن اعتقال المعارضين للنظام الملكي ..". وصرّح كينيث روث، المدير التنفيذي لمنظمة هيومن رايتس ووتش أنّه: "في ظل استمرار البحرين في قمعها الوحشي، أي وقت سيكون الأنسب لبريطانيا لإنشاء قاعدة عسكرية هناك؟" .

وقد شنّت السلطات البحرينية حملة قمع عنيفة في العام 2011 ضد حركة المعارضة المطالبة بالديمقراطية في البلاد، ومارست أعمال التعذيب على الأطباء الذين عالجوا المصابين من المتظاهرين.

واستنادًا إلى جماعة حقوق الإنسان في البحرين، فقد اعتقلت قوّات الأمن 54 شخصًا وقمعت 119 تظاهرة في الأسبوع الأوّل من هذا الشهر فقط. ورغم استمرار النظام البحريني بزج المدافعين عن حقوق الإنسان في السجون، أعلنت بريطانيا العام الفائت أنّ البحرين تُعد "سوق أولوية" لأسلحتها. وارتفع معدل تصدير الأسلحة البريطانية إلى المملكة بشكل كبير منذ انطلاق الاحتجاجات في الدول العربية. فخلال العام الماضي، بلغ مجموع قيمتها 17 مليون جنيه إسترليني، وتضمنت بنادق رشّاشة، وقنابل يدوية، ومعدّات تدريب عسكرية، وفقًا للبيانات الرسمية التي جمعتها الحملة ضد تجارة الأسلحة ..(Caat)

وقد ساهمت الحكومة في بيع طائرات تايفون الحربية (بي أيه إي) للسعودية وتحاول (بمساعدة من الأمير أندرو العام الماضي) بيع مقاتلات التايفون للبحرين

وصرّح رئيس معهد البحرين للحقوق والديمقراطية، سيد الوداعي، أنّه: "نظرًا إلى دور المملكة المتحدة في تضليل المجتمع الدولي، فإن البحرين كافأتها بإنشاء قاعدة عسكرية بريطانية. ويوضح هذا الأمر أيضًا سبب رفض بريطانيا لإدراج البحرين على لائحة الدول المثيرة للقلق".

وقال أندرو سميث، وهو عضو في الحملة ضد تجارة الأسلحة، أندرو سميث، إنّ: "حكومة المملكة المتحدة بذلت الكثير من الوقت والجهد والرأسمال السياسي في سبيل تسليح ودعم النظام البحريني. ومع القاعدة البحرية الجديدة، ووجود احتمال إبرام صفقات بيع طائرات تايفون في الأفق، يبدو على الأرجح أنّ الوضع لن يتغيّر".

وتبرّر الحكومة البريطانية ذلك بالقول إنّه إذا لم تبيع المملكة المتحدة الأسلحة للسعودية والبحرين، فإنّ دولاً أخرى، بما فيها فرنسا، ستفعل ذلك.

ريتشارد نورتن تايلور/ صحيفة الغارديان

صورة نادرة لثلاثة بحرانيين من قادة الحركة الوطنية في الخمسينات، في منفاهم بجزيرة "سانت هيلانة" وسط المحيط الاطلسي.، وهم من اليمين: عبد علي العليوات، عبد الرحمن الباكر، عبد العزيز الشملان.

بعد رحيل ملك الاحتلال: البقية من ص 1

او محاكمة. وفي الوقت نفسه استمرت العقلية السعودية الرافضة لحرية المرأة ومنعها من السياقة واعتقل العديد من النساء وقدمن لمحاكمات صورية. كما اعتقل نشطاء حقوق الانسان، ومن بينهم رائف بدوي بسبب مواقفه المطالبة باصلاح النظام السياسي. وتأكد للقاصي والداني استحالة اصلاح نظام الحكم السعودي. وفي عهد عبد الله تم تجميد انتخابات المجالس البلدية التي دشنت في عهد سلفه فهد بن عبد العزيز، وتم تجميد ما سمي "نظام الحكم" وتم تهميش دور مجلس الشورى بشكل اكبر. كما استهدفت اجهزة الامن والجيش المنطقة الشرقية بوحشية غير مسبوقة، فقتلت العشرات منهم واعتقلت المئات، واصدرت حكم الاعدام على عالم الدين الكبير الشيخ نمر النمر بسبب مطالباته بالاصلاح.

ويمكن القول ان الغطرسة السعودية تكسرت على صخرة الصمود البحراني طوات السنوات الاربع الماضية. فبرغم العدوان العسكري على الشعب، تواصلت الثورة بعزة وكرامة، واصر الثوار على كسر شوكة الاحتلال الغاشم بالصمود والحضور الدائم في الساحات. فما اعظم ثورة البحرين في حيويتها وتطلعات شبابها وإصرارهم على تحقيق اهداف الشعب. فحين يتمادى الطغيان في عدوانه على الاحرار ويرفض منطق الاصلاح ويعتبر من يطالب به "ارهابيا" فانه يفقد مبررات وجوده ومصدر شرعية حكمه. فاعتقال سماحة الشيخ علي سلمان واصدار حكم السجن بحق السيد نبيل رجب، واستمرار العصابة الخليفية في ممارساتها القمعية خصوصا التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة الانسانية انما ساهم ذلك كله في تعميق القناعة بعدم امكان "اصلاح" الحكم الخليفي وتأكيد ضرورة اسقاطه واستبداله بحكم يستمد شرعيته من الدعم الشعبي. الوجود العسكري السعودي والاماراتي لم يحقق للعصابة الخليفية ما تريده من امن. فاستقدمت الدرك الاردني لعله يوفر لها ذلك الامن المفقود. وبعد مرور سنوات على ذلك ما تزال ثورة الشعب تطارد العصابة وتكشف ضعفها وهشاشتها وغياب شرعيتها. ثم استقدمت عشرات الآلاف من الجندود الباكستانيين ووفرت لهم الجنسية البحرانية لاستكمال مشروع التجنيس السياسي وتغيير التركيبة السكانية. ومع ذلك بدى الحكم الخليفي ضعيفا وغير شرعي ولا يتمتع بدعم شعبي اطلاقا. ثم قام الديكتاتور باستدعاء الاستعمار البريطاني علنا، وذلك في اللقاءات التي حدثت بين الديكتاتور والمسؤولين البريطانيين. وقد وفر السفير البريطاني في المنامة دعما نفسيا متواصلا عن طريق الاطراء والمديح والادعاءات الفارغة عن وجود اصلاح وتطور، الامر الذي فندته المنظمات الحقوقية الدولية وآخرها منظمة هيومن رايتس ووج. وهكذا ظهر الحكم الخليفي امام العالم كاضعف نظام سياسي في العالم. فهو مدعوم علنا بجيوش ست دول من بينها الولايات المتحدة التي تتواجد قواتها في القاعدة العسكرية التي تعتبر مركز الاسطول الخامس في الخليج. فما جدوى دعم نظام يتعمق شعوره بالضعف واحتمال السقوط برغم الدعم الخارجي المذكور؟ ما جدوى استمرار نظام يفتقر لأية شعبية وليس لديه شرعية دستورية صادرة عن الشعب. لقد فتح رحيل عبد الله بن عبد العزيز ملف الاحتلال السعودي للبحرين، الذي فشل في تحقيق ما يريده الخليفيون من كسر شوكة الشعب واجهاض الثورة السعودية الجديد ان الثورة البحرانية التي انطلقت قبل اربعة اعوام شاملة ونهائية ولن يبارح ثوارها الشوارع حتى يسقط الحكم الخليفي المارق ويحاكم مجرموه بما ارتكبوه من جرائم بحق شعب البحرين. فطوامير التعذيب ما تزال تستقبل الثوار وتعرضهم لاصناف التعذيب، وما تزال ارحام الامهات تنجب الثوار الذين لا يخيفهم الاحتلال السعودي او الامريكي او البريطاني او الاردني او الباكستاني او الاماراتي. فاذا كان لدى الملك السعودي الجديد، سلمان بن عبد العزيز، شيء من العقل والحنكة فليسحب قواته فورا، وليعتذر لشعب البحرين عن الجرائم التي ارتكبها جيشه والخليفيون بحقه من قتل وتعذيب وتشريد وتجويع. فان لم يفعل ذلك فلن يكون افضل نصيبا من سلفه وستصل جحاف ثوار الجزيرة العربية الى محيط قصره ليسقط كما سقط الطغاة من قبله.

ستعجزون ولن نعجز

لبيك عيسى وما عز الملبونا ... فالشعب أعطاك في الساحات تمكينا
أصدرْ بياناتك الحبلى بثورتنا ... ستعجزون ولا عجز سيثنينا
ذا واحد في بيانات الإبا صَدِرٌ ... أرجوك أرجوك في الجرعات ثنِّينا
ثلّث وربع وقل فالشعب خامسهم ... والكهف أسقط إذ نزداد تحصينا
هذا الأمين بسجن الجور منطلق ... ومن رماه بسجن صار مسجونا
والشعب يمرح في الساحات يرهقهم ... وقبل ذلك ظنوا الشعب مدفونا
يا ثورة الشعب أعياهم تسلحهم ... أمام سلمية فاحت رياحينا
ومثلهم مثل سكران بسطوته ... كمن يعاقر وسط الكأس تِنِّينَا
فلتعذروهم إذا من بأسنا شربوا ... ذُلّ الهزيمة أو عادوا مجانينا
فليس أصعب من شاكي السلاح إذا ... أعياه أن يقطف الوردات تدجينا
والورد ذا باشق الطلات يبهرنا ... حلو استقامته بالزهو مسكونا
أمّا الذي بسلاح الغدر مفتخر ... محني ظهر غدا كي يقهر اللينا
واللين ما لان بل أبدى صرامته ... إذ السلاح الذي قد عاد مطعونا
طعن الكرامة طعن الذل دشنه ... عصر الورود الذي قد زاد تدشينا

****

يا شيخنا يا أبانا يا معلمنا ... هذا الظلوم فلا يحتاج تلقينا
يحتاج صوت إرادات مجلجلة ... لن تهزمونا وإن غُلَّتْ أيادينا
عيسى وإنك دفق الروح في بدن ... وكل أبداننا لا لن تروا فينا
إذ نحن يا شيخ أرواح مطيرة ... طيرا أبابيل نرميها أعادينا
وبعد قولك فينا الروح قد مردت ... وفي التمرد ما كنا مساكينا
بل شعبنا جبروت السلم منفجر ... وذلهم واضح في الوجه تعيينا
قل للسلاح الذي في كفهم نزق ... أطبق لفاهك طلقا إذ تلاغينا
فقول عيسى كبركان بدون أذى ... لما يصنع من سلم براكينا
أخرس أيا أيها الشاكي السلاح فما ... سواك إلا خديج ناقص عينا
أطلقت طلقك كالأعمى لنبصرها ... وجاءك الرد كشف الصدر توهينا
فالانتصار علينا حلم ذي عته ... والله أقسم يخزيكم ويحيينا

بقلم سلمان عبد الحسين